تاريخ الاستلام:.2020/06/13 تاريخ القبول: .2020/09/08

إشكالية الأمن بمنطقة الساحل الإفريقي:

بين الأبعاد المحلية والإقليمية

The problem of security in the African Sahel region:

between the local and regional dimensions

د.محمد السعيد حجازي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة وهران 2(الجزائر)

med-hadjazi@outlook.fr

ملخص:

تشهد منطقة الساحل الأفريقي مجموعة من الأزمات المتعددة الأبعاد في شكل نزاعات حدودية، حركات انفصالية و تطرفية، تمردات، انقلابات عسكرية و محاولات لتغيير الأنظمة و انتشار للجماعات المسلحة و أشكال الجريمة المنظمة، لتقع المنطقة في مأزق أمني الأمر الذي أنتج تهديدات داخلية للوحدات المشكلة للمنطقة امتدت رقعتها الجغرافية و تجاوزت حدودها الوطنية، لتصبح المنطقة أكثر خطرا بتهديدات غير مستقرة تمتاز بشدة ديناميتها وسرعة انتشارها، لتتدهور البيئة الأمنية في الساحل بسبب مجموعة من العوامل التركيبية ذات البعد الداخلي بسبب المبنى الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي والأمني الهش آخذة بعدها الإقليمي و التداخل الجيوبوليتيكي للنزاعات، ما يجعل الساحل حزاما منتجا للصراعات التي تتميز في مجملها بعدم اليقين ممتدة على كامل عرض القارة الإفريقية.

كلمات مفتاحية: الساحل الإفريقي.، الهشاشة.، انعدام الأمن.، التهديد.، الجماعات المسلحة.

Abstract:

The Sahel region of Africa is experiencing a rang of multi-dimensional crises, in the form of border disputes, separatist and extremist movements, rebellions, military coups, and attempts to change the systems and the spread of armed groups and forms of organized crime, that made the region fall into a security dilemma, which resulted an internal threats to the formed units of the region, whose geographical area extended and exceeded its national borders, which make the region more dangerous with unstable threat, that are rapidly spreading, which made the security environment in the Sahel deteriorate due to a combination of structural factors of an internal dimension due to the fragile social, political, economic and security building, taking on its regional dimension and geopolitical interference to conflicts, this make the Sahel a productive belt of conflicts, which are characterized by their overall uncertainty spread across the entire continent of Africa. Keywords: African Sahel, fragility, absence of security, threat, armed groups.

. مقدمة:

إن محاولة الفهم العميق لأسباب و آثار النزاعات بالساحل الإفريقي أصبح عملية معقدة على نحو متزايد بالنظر إلى طبيعة هذه النزاعات و بعدها الإقليمي العبر وطني، فمنطقة الساحل باتت توصف كمكان للصراعات التي تنفجر بشكل متقطع لعدة عوامل عميقة و متعددة الأوجه بما في ذلك سوء الحكم، شرعية الحكومة المحدودة، الصراعات العرقية، ضعف الدولة والمعارضة المتزايدة بين السلطات المدنية و العسكرية، عوامل ساهمت لاحتلال المنطقة من قبل جماعات مسلحة أدت إلى نشوب أزمات مستمرة ما يجعلنا أمام واقع الإنهيار المؤقت والتدريجي للدولة. إضافة إلى ذلك، هيمنة طابع القبلية و الإثنية و الإنقسامات العرقية، مسألة الطوارق، غياب الطابع الخدماتي من بين العوامل الكامنة وراء الأزمة، كما للتخلف حصة للعديد من المشاكل الأمنية، هشاشة اقتصاد الدولة، الضعف الإجتماعي وتفاقم المشاكل المناخية والجغرافية التي تعانيها المنطقة كمصدر تهديد لها ما زاد من تعقد الأزمة.

إلى جانب تحديات الفقر و التخلف، الجماعات المسلحة المتطرفة و جريمة الحدود التي عرفت سهولة الإنتشار بواسطة شساعة الحدود التي يسهل اختراقها، ضف إلى تداولها الأسلحة في أعقاب انهيار النظام الليبي وقدرات الدولة المحدودة في المنطقة، لتقوم بأنشطة إجرامية بما في ذلك اختطاف الرهائن الأجانب، عوامل زادت فوضى البيئة الأمنية و غياب الأمن وزعزعة الإستقرار لتتحول منطقة الساحل مسار عبور المخدرات ومصدر قلق[1].

بالإضافة إلى ذلك، تم ربط النزاع بالساحل الإفريقي بدينامية جيوبوليتيكية إقليمية تمثلت في ليبيا التي زادت من مخاوف عدم الإستقرار أين الحكومة المركزية لم تعد قادرة من تأسيس سلطة على إقليمها الشاسع حيث الجنوب تهديدات جديدة آخذة في الظهور وتطوير ميلاد الجهاديين ضف إلى أزمة محتملة بين قبائل التبو والعرب، أيضا شمال تشاد أين يقطن قبائل التبو، إذن كلها ظروف تدل على أن يصبح هذا البلد مهيأ لينتهي في قلب النزاع بالمنطقة، دون نسيان النيجر وتحدياتها الأمنية الداخلية من جهة وتأثرها بالأزمة الليبية شمالا من جهة أخرى، و جنوبا حيث الإنتشار الواسع لحركة بوكو حرام بنيجيريا، أما غربا الأزمة بمالي وتداعياتها الإقليمية، لتضاف موريتانيا كلاعب هش ناشئ بالمنطقة، دون تجاهل الجماعات المسلحة للقاعدة بالمغرب الإسلامي.

يتميز النزاع بمنطقة الساحل ببعده الداخلي المتمثل في هشاشة الدول و تحدياتهم الأمنية ليعكس آثارا إقليمية على دول الجوار وانتشار النطاق الجغرافي لأنشطة الجماعات المسلحة. بالتالي تحتاج الدراسة لرؤية جيوبوليتيكية لمنطقة الساحل التي تضم قوسا من الأزمات تربط بين موريتانيا، مالي، النيجر و شاد، دول ذات تكوين مماثل، و الملاحظ أن السيطرة على الأقاليم مشكل تعانيه الدول بشدة، ما ينتج عنه اختلال للتوازن الإقليمي ضف إلى سياسات عدم المساواة والتركيز على المناطق المتحضرة بعيدا عن السكان البدو الرحل المهمشين، ما يولد بطبيعة الحال شعورا بالإحباط وحركات انفصالية و استياء عميق ضد السلطة المركزية، الطوارق في مالي والنيجر، التبو في تشاد...إلخ. إذن المنطقة كانت و ربما ستواصل أن تكون مهتزة بتمردات و هو الشغل الشاغل للحكام المحليين والقوى الغربية.

تهديدات تتطور بسبب نقاط ضعف في منطقة غير مراقبة تعاني سوء الإدارة خصوصا من حيث الأجهزة الأمنية، حدود موروثة عن الإستعمار مفروضة أين عانت منها البلدان.[2] **لنطرح إشكالية البحث كالآتي: في سياق ضعف وهشاشة دول الساحل الأفريقي و سرعة انتقال التهديدات العبر وطنية على دول الجوار الإقليمي، إلى أي مدى شكّل هذا الوضع تهديدا مباشرا للمنطقة و عدم استقرار و فوضى للهندسة و البيئة الأمنية الإقليمية؟**

للإجابة على الإشكالية، تمّ صياغة الفرضية التالية: يمكن القول أن بيئة الساحل الإفريقي تمثل حقيقة منطقة لإنتاج الأزمات، فكلّما كانت الدول المحتضنة للصراعات غائبة على المستوى الخدماتي بمبنى سياسي، اقتصادي واجتماعي وأمني هشّ، كلّما زادت دينامية انتشار النزاعات ببعدها العبر الوطني وضاعف من شدتها ما ينتج تهديدا مباشرا للبيئة الأمنية الإقليمية وغيابا للأمن وتوقفا لعجلة التنمية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج قضية جيوبوليتيكية ذات بعد أمني على المستوى الإقليمي الإفريقي و حتى الدولي وهي أمن منطقة الساحل الإفريقي و التداخل العبر الوطني لمجموع التهديدات التي تضرب المنطقة منذ 2012 وسقوط مالي في نزاع معقد. قضية ألقت بتداعياتها على البيئة الإستراتيجية الإقليمية المعقدة و الفوضوية.

2.هشاشة دول الساحل الإفريقي و تغذيتها للنزاع بالمنطقة

منطقة الساحل الإفريقي مسرح لصراعات داخلية و حلقات إرهاب في عدة دول من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، دول تعاني مشاكل جد معقدة، قديمة و كثيرا ما تكون مرتبطة، حيث يرتبط الجانب الأول البارز بالجغرافيا، هذا الشريط من الأرض الذي يضم في شماله امتداد لمناطق صحراوية والأراضي شبه القاحلة على العكس من الجنوب، ما يعني تقسيما واضحا بين الأراضي القابلة للحياة و الأخرى القاحلة القاسية الصعبة العيش فيها، مجموعات تعيش في منطقتين لهم أنماط حياة و تقاليد تختلف اختلافا بينيا. في هذا التداخل الجغرافي المكون لدول الساحل الإفريقي فإنه تعيش مجموعات بدو وأخرى مستقرة في اتصال عن طريق الهجرة ما يترتب عنها نزاعات في وقت لاحق أم عاجل بالتالي التعايش بين الأخيرة في حد ذاته إشكالية في العديد من النواحي.

في حقيقة الأمر، العوامل المذكورة ليست بالضرورة من عناصر عدم الإستقرار، بل و يساهم في تعزيز المشاكل الأمنية هو البناء السياسي، الإقتصادي و الإجتماعي الهش، ما يجعل الساحل الإفريقي منطقة مهددة لعوامل اقتصادية، إثنية أو دينية ليست جديدة في المنطقة لكن اليوم عناصر جديدة تظهر أهمها الحركات المتطرفة و تهيئتها لظروف صراع أوسع ما يؤثر على الإستقرار، ضف للأزمات الإقليمية ذات التأثير الواسع النطاق[3].

2, 1 البناء الإجتماعي و السياسي و الإقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي:

تدخل منطقة الساحل الآن ضمن معادلة الفوضى نتيجة انعدام الأمن و هشاشة الدول و ضعفها في مراقبة أقاليمها والتحكم في مختلف التهديدات، هذا ما تبحث عنه الجماعات المسلحة مثل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي سعيا إلى الربح من خلال الفوضى. إن عوامل انعدام الإستقرار متنوعة لا تنحصر في الجماعات المسلحة، جماعات التهريب الإقليمية بل أيضا سوء تشكل الدول و الضغط الإجتماعي الذي يمارسه تغير المناخ و الجغرافية ليذكر بعض الباحثين مجموعة من عوامل انعدام الإستقرار منها[4]:

-الفشل السياسي للدول: من عدم القدرة في السيطرة على الحدود، كإشكالية مركزية تغذي الجماعات المسلحة.

-عسكرة متنامية: بانتشار السلاح على كامل التراب الساحلي.

-ضغط ديمغرافي: تزايد ديمغرافي سريع قد يصل 150 مليون نسمة عام 2040.

-نزاع على الموارد الطبيعية: توفر على بعض الموارد كالغاز، النفط، اليورانيوم و الذهب، يتم تصديره عبر السودان نحو آسيا، و نحو الولايات المتحدة الأمريكية و أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا و نحو أوروبا عبر الصحراء الكبرى.

1.1.2الجانب الإجتماعي لدول الساحل الإفريقي

سيتم هنا دراسة حالة منطقة الساحل الإفريقي بتقديم توضيح للمنطقة جيوسياسيا داخليا للتنوع العرقي، السلطة المركزية، الإختلافات الدينية و استخداماتها الجيوسياسية، المشهد اللغوي، لذلك تعتبر المعطيات السكانية جد مهمة على صعيد أي دولة، في هذا الإطار، الدراسة الجيوسياسية لسكان الساحل ينبغي أن تأخذ في الإعتبار الحدود الدولية التي في نفس الوقت عبارة عن حدود إحصائية، لكن ما هي الدول ذات الصلة بالدراسة ؟ستقتصر الدراسة على أربع دول: موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد.

بداية، يتميز سكان الساحل الإفريقي بعدد قليل ومتفرق جدا، ذو توزيع ديني و عرقي متنوع ما أدى إلى آثار جيوسياسية مختلفة، ثم أنه ينبغي النظر في حقيقة أن الشعوب يمكن أن تنمو بنسب كبيرة في العقود المقبلة دون تجاهل نظام الهجرة، فالدول الأربعة

ذات تكوين سكاني مماثل و كثافة منخفضة في جميع المناطق الشمالية من البلاد، في حين أن العاصمة السياسية و الديمغرافية تتموقع في جنوب غرب البلاد.

يتألف سكان الساحل الإفريقي من مجموعات عرقية متعددة و في نفس الوقت بعض هذه المجموعات في حد ذاتها تشمل مجموعات فرعية عرقية أخرى، ما يترتب عنها اثنين من المخاطر الجيوسياسية الناشئة عن هذه الإختلافات العرقية، من جهة الحكومة المركزية قد ترغب في بناء فجأة هوية وطنية لضمان الإنسجام الإجتماعي للتقاليد العرقية المختلفة و المتنوعة، الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات لتجاهل البعض منها، وضع من شأنه أن يخلق توترات بين الحكومة المركزية و مجموعات عرقية معينة نتيجة التهميش و الحرمان، من جهة ثانية تولي الشعوب أهمية أكثر على عضويتهم في الجماعة العرقية كما جنسيتهم القانونية، شعوب، عرقهم الأساسي هو من أجل الحصول على السلطة الوطنية بربط المزيد من الأهمية حول انتماءاتهم مقارنة للصالح العام لجميع السكان، موقف يمكن أن يسود عندما تسيطر جماعة عرقية على الحكومة و تستفيد من توزيع معظم مواقع المسؤولية أو المصالح لأعضاء نفس المجموعة العرقية.

بالإضافة إلى ذلك فإن مسألة "العرق" لها آثار جيوسياسية بسبب طبيعة حدود دول الساحل الإفريقي، مثال على ذلك المجموعة العرقية "Zaghauae" الواقعة بين حدود تشاد و السودان، نتيجة لذلك الأقاليم الأجنبية يتم استخدامها لتكون أماكن ينطوي عليها نزاعات و صراعات مدنية، و هكذا السودان موقع أو مسقط لمجموعات تمرد تشادية، كذلك الأمر في الجزائر يستخدم الساحل كمكان تراجع وانسحاب لمجموعات عرقية نيجيرية و متمردي مالي ضد الحكومة المركزية، ما يجعل الصحراء منطقة تراجعية ومساحة مستخدمة تاريخيا من قبل الطوارق.بالتالي التنوع العرقي لمنطقة الساحل يؤدي إلى معرفة ما إذا كانت هنالك ممارسة قانون الجماعات البشرية أو حقوق الإنسان، و هو الحال كذلك بالنسبة للتمايز الديني أيضا.

الإختلافات الدينية و استخداماتها الجيوسياسية

يعتبر الدين عامل هوية البلد أين تكون للوحدة الوطنية عمقها التاريخي و مع ذلك الدين عامل تقسيم لجميع الموريتانيين، حيث الإسلام لا يفسر بنفس الطريقة كمرجع بسبب وجود تيارات مختلفة، منه وجود انقسامات داخلية بسبب مسألة الدين يبرز بشكل دوري و مستمر.التوزيع الديني للسكان بمالي يشمل 94% مسلمين، 2% وثنيين و 4% كاثوليك، بالنسبة للنيجر تشير إلى 95% مسلمين و ما تبقى من السكان مسيحيين أو وثنيين.أما الوضع الديني في تشاد مختلف جدا عن وضع الدول السابقة حيث الإزدواجية الدينية تختلف تماما إلى حد ما من حيث الفجوة بين الشمال و الجنوب، فالإسلام يأتي من الشمال بواسطة الهجرة أو التجار العرب أما المسيحية جاءت من الجنوب على أساس التسوية الأوروبية خلال الفترة الإستعمارية.التقديرات تشير إلى محاولة ما يعرف بتشفير الإسلام بمعنى دين نصف السكان، المسيحية لثلث الإسلام و الباقي للأديان الأخرى الوثنية، لكن في الواقع الممارسات و المعتقدات الدينية يمكن أن تكون متنوعة تتميز أحيانا بطابعها التوافقي.

بصفة عامة، كل من الدين و العرق في حد ذاتهما عامل صراع و تقسيم لا مفر منه لأن المرجعيات الدينية مثل المرجعيات العرقية و الإثنية تبدو كمرجعيات في بروز النزاعات و التوترات الداخلية نظرا لدرجة عدم التوافق.

مشكل اللغة و عدم وجود هوية لغوية مشتركة:

وضع جيوسياسي أو خصوصية جيوسياسية أخرى لمنطقة الساحل الإفريقي التي تعكس الإختلاف الإثني هي "لا هوية مشتركة و لا هوية دولة"، غياب اللغة المشتركة أو الأبجدية المشتركة التي تعتبر رمزا من رموز الدولة، في حين أن العديد من الدول لديها لغة رسمية لكن الأخيرة لا تترجم أي ممارسة لغوية وطنية[5].

في موريتانيا مثلا، اللغة العربية هي اللغة الرسمية لكن يضاف إليها لغات وطنية أخرى مثل: le ouolof, le soninké, le pular، بمالي وجود العديد من اللهجات المحلية مثل: le sonrhai, le soninké, le peul, le bambara، و اختيار

إحدى اللغات الرسمية يكون الفرنسية حيث ينطبق الشيء نفسه على النيجر، لكن هذه اللغة لا يتحدث بها سوى أقلية صغيرة ربما 10% من السكان، حيث اللغة الأكثر ممارسة هي الهوسا " haoussa " بنحو 60 % من السكان إلى جانب أقليات أخرى مثل ""le djerma"، "le tamashek"، "le peul"" و " kanouri". أما البلد المتعدد باللغات في المنطقة بدون شك هو تشاد، الميزة التي ترتبط إلى حد كبير مع التنوع الإثني، في الواقع العدد الحقيقي و الأدق للهجات لا يمكن معرفته على وجه التحديد لأن كل مجموعة إثنية و لها لهجتها، ضف إلى المجموعات العرقية الفرعية بلهجات تميزها، إذن التعددية اللغوية الشاسعة تجعل من عملية التواصل جد صعبة خصوصا و أن تشاد لا يوجد لديها لغة مشتركة، الحقيقة أن الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة منذ بداية الإستعمار لتضاف إليها العربية وفقا لدستور1993، لكن اللغتين تعاني من صعوبة لدى السكان وعلاوة على ذلك فإنه من الصعب على السكان فهم مصلحة اللغتين الرسميتين إذا ما تم اعتمادهما سينطوي على التخلي عن لهجاتهم[6].

هكذا يمكننا أن نميز بين مستويات مختلفة في قضايا الساحل الإفريقي الجيوسياسية:

أ/ المشكلة الهيكلية فيما يخص صعوبة تحديد سيادة الدول التي تشكلت خلال فترة انتهاء الإستعمار وخاصة مسألة الحدود التي لم تتفق و مجتمعات المنطقة و مؤسساتها السياسية.

ب/ المشكل الثاني مجموعة الإختلافات العرقية، الأمر الذي من شأنه خلق توترات و محاولة الإستيلاء على السلطة ما يؤدي إلى مواجهات وجها لوجه بين المجموعات العرقية و الحكومة المركزية.

ج/ المشكل الجيوبوليتيكي الهيكلي الثالث المتعلق بخطوط التصدع في الأديان الواضح بشكل خاص في تشاد، ضف لمسألة اللغة و دورها في بناء الإندماج و الشعور الوطني.

د/ اختلاف الفوارق الديمغرافية بين المجموعات العرقية التي تحاول كل منها تعديل ميزان القوة لصالحها.

من الواضح مما سبق، أن بلدان الساحل الإفريقي في القانون الدولي هي دول مواجهة لبعضها البعض بسبب مجموع الإختلافات الإثنية و الدينية، صعوبة الإتصال بسبب غياب لغة مشتركة، الغياب الناتج عن الأمية الجد مرتفعة، هيكل جيواجتماعي- ديمغرافي ذو أهمية جيوسياسية في الإتجاهات الديمغرافية الطبيعية للسكان، ما يستلزم إدارة هذه الهياكل مستقبليا لتحقيق التوازن الجيوسياسي الإقليمي المرجو لمنطقة الساحل في عملية التحول الديمغرافي[7].

2,1,2 الجانب السياسي لدول الساحل الإفريقي

على المستوى السياسي، تعاني دول منطقة الساحل الإفريقي مختلف المشاكل السياسية من انقلابات عسكرية، أزمات شرعية، فساد سياسي، ضعف الأداء المؤسسي، عجز وظيفي للدولة...إلخ، وما زاد الأمر تعقيدا انعكاس وضع البناء الإجتماعي القائم على أساس القبلية- العرقية و الإثنية بالسلب على الحياة السياسية لهذه الدول. واقع سياسي من شأنه احتمالية سقوط و تهاوي الأنظمة القائمة، ما يزيد تعقد الأزمات الإقتصادية والإجتماعية...إلخ، في شكل انقلابات عسكرية و تمردات متتالية كما حصل في النيجر ومالي وما يحدث حاليا، انقلاب عسكري في الجنوب و حركة انفصالية في شمال مالي، بهذا الطرح فإن مؤشرات اللاإستقرار وغياب الأمن والسلم في تصاعد مستمر مع توسع للعجز الوظيفي للدولة ما ينعكس سلبا على الأداء الأمني لها[8].

من بين أهم السمات الأساسية لدول الساحل الإفريقي العجز الوظيفي و الفشل البنيوي للمؤسسات من حيث الضعف في الإطار العام للدولة من جهة و فعاليتها و كفاءتها على كافة المستويات السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية من جهة ثانية، وضع ذو تأثير سلبي على المستوى الأمني و في قدرة النظام السياسي على حفظ الأمن و الإستقرار، سمة العجز والفشل يمكن تصنيفها في ظل المتغيرات التالية:

-متغير عدم السيطرة أو غياب الحكم: و يقصد به فشل الدولة في فرض النظام و القانون في الأقاليم التابعة لها، و هنا لا نعني غياب للمؤسسات الحكومية، لكن موجودة بانفصالها قانونيا و لا تمثل السلطة المركزية للدولة في تلك المناطق بالشكل المطلوب و اللازم، مع الذكر أن متغير غياب الحكم يقاس بالمؤشرات التالية:

- مدى وجود و انخراط الدولة في جميع أقاليمها بما فيها المعزولة جغرافيا، هذا ما لا نلاحظه في دول الساحل الإفريقي حيث التهميش التام لمناطق الجفاف ما يؤدي إلى تمرد و رفض الإنصياع للسلطة المركزية للدولة.

- مدى قدرة الدولة على احتكار و استعمال وسائل الإكراه (الإستعمال الشرعي للقوة) و حصره في مصلحة الجهات الشرعية المخولة قانونيا، مؤشر غائب بالنظر إلى وضع دول الساحل الإفريقي حيث الإنتشار الواسع للأسلحة و الجماعات المسلحة و القيام بتمردات متتالية و انقلابات عسكرية.

- قدرة الدولة على مراقبة أقاليمها الجغرافية بتغطيتها أمنيا و عسكريا خصوصا الأقاليم الحدودية وتأمينها ما يبرز مستوى كفاءة الدولة أمنيا و قدرتها من الدفاع أثناء أي تدخل خارجي أو خلل أمني، لكن بالنظر إلى الوضع في منطقة الساحل وطابعها المورفولوجي (الطبيعي والجغرافي) فإن شساعة المنطقة صعب الأمر على السلطة المركزية للدولة ضف إلى حركية تنقل الجماعات المسلحة ما يجعل المنطقة في انفلات و فراغ أمني.

-متغير الظروف و الشروط المهيئة لحالة اللاأمن: يعتبر هذا الأخير نتيجة مباشرة و محصل لفشل الدولة من ضمان الأمن بجميع مستوياته السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي و الإنساني، ويتضمن مجموعة مؤشرات: ظاهرة الفساد، التنظيم الإجرامي، التهريب، الفقر والحرمان، التهميش...إلخ[9].

فما يميز كل من مالي، النيجر، تشاد و موريتانيا هو كثرة التوترات الداخلية من انقلابات و نزاعات عسكرية و تمردات، اضطرابات سياسية و أعمال إرهابية، فبإلقاء لمحة عن تطور الإستقرار السياسي للدول نستنتج غياب الإستقرار السياسي.

3,1,2 الجانب الإقتصادي لدول الساحل الإفريقي

بالنسبة ل "Gérard-François Dumont"، أول ميزة لديمغرافية بلدان الساحل الإفريقي هو فقرهم، حيث أن متوسط المعدل العالمي للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد بالنسبة للقدرة الشرائية قدر ب 10760 دولار، وفقا لإحصائيات البنك الدولي دول الساحل تختلف ما بين 2410 دولار للفرد بالنسبة لموريتانيا، 720 دولار للفرد بالنسبة للنيجر، البلد الذي لديه مناجم اليورانيوم، القصدير والحديد، فكل من مالي، تشاد و النيجر يعانون من حالة العزلة التي تعيق التنمية و الظروف الإقتصادية و ضعف موقعهما الجغرافي كدول حبيسة ضف لموقعهما السياسي.

إذا ما أخذنا بالناتج المحلي الإجمالي للفرد و مؤشر التنمية البشرية كمرجع، دول الساحل من بين أفقر 40 بلد في العالم، في السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، تشاد و النيجر، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر أقل من 2 دولار يوميا، عوامل تفسيرية في كثير من الأحيان من حيث هشاشة هذه الدول.

في إطار التحليل المكاني: بالنظر إلى اسم المنطقة "الساحل الإفريقي"، فإن الحقيقة هي أن المنطقة غير ساحلية و حتى بالنسبة لدول مثل السنغال و موريتانيا ذات الواجهة البحرية فإن جزءا كبيرا من أراضيها الإقليمية سيء للغاية من حيث البنى التحتية و شبكة الإتصالات ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل و سعر المواد المستوردة وتوزيعها في المنطقة.

من حيث التحليل القائم على عرض و تقديم الخدمات: فإن وضع البنى التحتية فيما يخص النقل هو انعكاس بالدرجة الأولى على نوعية الخدمات التي تقدمها دول الساحل لسكانها، حيث تشير قطاعات الصحة، التعليم، الإسكان، السياسات العامة لدعم الإقتصاد على

وجه الخصوص الرعي، الزراعة و قدرة الدول فيما يخص تقديم الخدمات محدود جدا، و غالبا ما توزع استثمارات سيئة للغاية على الإقليم و على عدد قليل من السكان.

من حيث التحليل الزراعي- الإيكولوجي: فإن للمناخ الأثر الكبير عل الغطاء النباتي لشرح الأداء الضعيف لاقتصاديات دول المنطقة، حيث سجلت الزراعة و الرعي أنشطة غالبية السكان.بالنسبة ل Gérard-François Dumont اقتصاد دول الساحل الإفريقي هو اقتصاد البقاء على قيد الحياة[10]، بنظام إنتاجي قائم على الزراعة و الرعي في دول المنطقة.

إنتاج يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع الزراعي و الرعي المتأثر جدا بتقلب و تغير المناخ و العواقب البيئية من تصحر وجفاف، ما يشرح لنا هشاشة اقتصاد المنطقة القائم على البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف جد صعبة، أمر يجعل الإقتصاد قائم على البحث بالدرجة الأولى على سبل العيش وتحقيق الأمن الغذائي الذي يتعزز بالإعتماد على الأنشطة الزراعية في منطقة الساحل الإفريقي[11].

فشلت دول الساحل الإفريقي في أن تكون دولا حيوية من خلال مشروع مشترك، فهي غير قادرة على ضمان لمواطنيها الخدمات الأساسية و لا تزال أقل نجاحا في أداء وظيفتها السيادية المتمثلة بالأساس في مسألة "الأمن"، في الواقع حتى السيطرة على الحدود و مراقبتها يكاد يكون مستحيلا، دول ضعيفة بانتشار جميع أشكال العنف، انفلات أمني كبير بمساحات جغرافية شاسعة شجعت على توسع كل أشكال الجريمة المنظمة، واقع يجعل المنطقة تدخل في مستنقع أزماتي وحالة من اللاأمن.

إذن و بعد الفحص الداخلي لمنطقة الساحل الإفريقي المتمثلة في دولها الأربع موريتانيا، مالي، النيجر و تشاد قد تم تحديد الضعف في نواح كثيرة من عجز مجتمعي "الإندماج الإجتماعي"، عجز اقتصادي " تنموي" و عجز سياسي "الوظيفي و البنيوي للدولة"، دول تعيش في منطقة معرضة لتهديدات مستمرة بالنظر لغياب العلاقة الهيكلية بين عنصر الأمن والتنمية.

3.البعد الإقليمي للنزاعات بمنطقة الساحل الإفريقي

منطقة الساحل الإفريقي مسرح لصراعات داخلية و حلقات إرهاب في عدة دول من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، دول تعاني مشاكل جد معقدة، قديمة و كثيرا ما تكون مرتبطة، حيث يرتبط الجانب الأول البارز بالجغرافيا، هذا الشريط من الأرض الذي يضم في شماله امتداد لمناطق صحراوية والأراضي شبه القاحلة على العكس من الجنوب، ما يعني تقسيما واضحا بين الأراضي القابلة للحياة و الأخرى القاحلة القاسية الصعبة العيش فيها، مجموعات تعيش في منطقتين لهم أنماط حياة و تقاليد تختلف اختلافا بينيا.بهذا التداخل الجغرافي المكون لدول الساحل الإفريقي فإنه تعيش مجموعات بدو وأخرى مستقرة في اتصال عن طريق الهجرة ما يترتب عنها نزاعات في وقت لاحق أم عاجل بالتالي التعايش بين الأخيرة في حد ذاته إشكالية في العديد من النواحي.

في حقيقة الأمر، العوامل المذكورة ليست بالضرورة من عناصر عدم الإستقرار، بل و يساهم في تعزيز المشاكل الأمنية كل من البناء السياسي، الإقتصادي و الإجتماعي الهش، ما يجعل الساحل الإفريقي منطقة لنزاعات مفتوحة بين مختلف المجموعات لاعتبارات اقتصادية، إثنية أو دينية ليست جديدة في المنطقة لكن اليوم عناصر جديدة تظهر أهمها الحركات المتطرفة و تهيئتها لظروف صراع أوسع ما يؤثر على الإستقرار، ضف للأزمات الإقليمية ذات التأثير الواسع النطاق[12].

1.3الأزمة الليبية بين الجمود السياسي و الفراغ الأمني

ليبيا دولة جد كبيرة بمساحة تقدر بحوالي 1.760.000 كلم2، ذات سهل ساحلي و سلاسل جبلية وهضاب، تنفتح جنوبا على الصحراء الكبرى، و نظام القذافي حافظ على سلطته مدة 42 سنة من خلال إعادة توزيع عائدات النفط و منعه طوعا من ظهور مؤسسات تمثيلية محلية، ضف إلى الإساءة في معاملة السلطة لمجموعات مجتمعية، تلاعب في النظام...إلخ، لكن ليبيا ما بعد الإضطراب الذي حدث فيها لا تزال تواجه معضلات أمنية كثيرة من أزمة هوية، قضايا تقاسم السلطة بين مختلف المدن الصحراوية، حقوق الأقليات، شروط إعادة توزيع الثروات الطبيعية للبلاد و تحدي إدارة الأزمة بين اللاعبين التي لم تتردد في اللجوء إلى القوة المسلحة لتغرق

ليبيا في مستنقع الفراغ الأمني بتداعيات على دول الجوار. ضف إلى هذا كان الجزء الصحراوي من ليبيا تاريخيا، مسرحا لصراع بين القبائل العربية و إثنيات الصحراء، التبو "Toubou" والطوارق. التبو و الطوارق كانوا الضحايا الرئيسيين لأخطاء النظام و كان يتم توظيفهم كمساعدين أثناء أي نزاع مع دول الجوار الليبي كشرط لحصولهم على الجنسية الليبية، و لسنوات طويلة كان يمنح الأخيرة وفقا لاحتياجاته الجيوبوليتيكية وبالعودة إلى قراراته، نتيجة لذلك وليومنا هذا حوالي مليون من السكان التبو و الطوارق بلا جنسية حسب ما أفادت به "the Nationality Reform Commission" في أوت 2013.[13]

خلق عدم الإستقرار بليبيا حالة من التوتر بالساحل الإفريقي، فعلى مر السنين القذافي جند مقاتلين لأغراض من دول إفريقية مختلفة بما في ذلك الطوارق، لكن و مع نهاية الديكتاتورية بليبيا أجبرت الميليشيات التي تلقت تدريبا عسكريا أقل أو أكثر اكتمالا من العودة إلى بلدانهم الأصلية – النيجر ومالي-، ففي بعض الدول نقلوا بطريقة أو بأخرى تحت السيطرة ليتم إعادة تشكيلهم في البنية الإجتماعية. عدد هذه الميليشيات يختلف وفقا للمصادر، المهم في الأمر هو عودتها من ليبيا مستعدة للقتال خارجة عن سيطرة باماكو، بالتالي سقوط نظام القذافي نتج عنه آثار أخرى بالمنطقة ما أجج الوضع الأمني الذي عرف تدفقا غير مشروع للأسلحة وحتى الثقيلة منها كقاذفات الصواريخ ليتم بيعها في بلدان أخرى من القارة و يتم شراؤها من قبل الكثير من المنظمات الإجرامية و الجماعات الإرهابية والمسلحين، في هذا الصدد مالي شهدت حدثا متناقضا تقريبا: الثوار هم أفضل تسلحا من الجيش النظامي كما أن قادة تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي المنظمة الرائدة الإرهابية الناشطة في المنطقة لا تزال تعرف إمدادا للأسلحة من ليبيا[14].

حرب دامية تجري منذ فبراير 2011، من المرجح أن تكون لها نتائج رئيسية في جميع أنحاء الصحراء الساحل، و ليس في الصحراء الليبية فقط. فبعد سقوط النظام، كثير من المقاتلين ذهبوا إلى أماكن متفرقة من الصحراء و معهم أسلحة، لذلك فمن الجدير بالذكر النظر إلى الصحراء في كلها لفهم أفضل لحالات القلق و التهديد التي تتطور شدتها وتتفاقم بسرعة أكبر، منطقة حظيت بتغطية إعلامية مكثفة منذ سنوات طويلة من خلال التطور لنشاطات الإتجار غير المشروع و ظاهرة الهجرة، فضاء لمهربي المخدرات و مسرح لعمليات الجماعات المسلحة[15].

ما يحصل بمنطقة الساحل الإفريقي مترابط إلى حد بعيد بين ما يحصل بليبيا و الأزمة بمالي من خلال مجموعة العوامل التالية: عامل الإرتباط القاعدي الذي يتجسد في التشابك المتبادل بين التنظيمات الجماعية المسلحة مثلا بين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي وحركة التوحيد و الجهاد غرب إفريقيا، عامل الإرتباط الإثني و الذي ينصرف من خلال فئة انتشار الطوارق في الجنوب الغربي الليبي وعلاقات القرابة الوثيقة مع نظرائهم الذين يقطنون بالشمال المالي، فئة استخدمها القذافي لدعم نظامه حتى سقوطه، ليضاف عامل الإرتباط الأمني حيث الفراغ في ليبيا والذي يقابله في الساحل أفرز انتشارا كبيرا لأنشطة الجريمة المنظمة من تهريب للمخدرات، تجارة الأسلحة، اختطاف الرهائن...، لتمثل مصادر مالية بالنسبة للجماعات والتنظيمات المسلحة فضلا عن الحدود غير المراقبة ما سهل المهمة بالنسبة للجماعات للإتصال الوثيق، وضع يعمق أكثر فأكثر المأزق الأمني لفضاء الصحراء/الساحل في إفريقيا.

إن تأثير الداخل الليبي على مالي و المنطقة ككل واضح من خلال المعطيات المذكورة، و الخروج من هذه الفوضى الأمنية لا يكون إلا من خلال إخماد الأزمة الليبية التي كانت عامل انفجار للمنطقة من خلال ضبط تأمين الحدود لفرض الإستقرار[16].

إن تعقد الحرب الحالية ناتج عن أن ليبيا تواجه تراكمية للصراعات، على الصعيد الوطني المواجهة بين النخب القديمة و الجديدة بتداخل جزئي و انقسام بين الإسلاميين و العلمانيين. لتصبح من أهم الآثار المباشرة للحرب الليبية على دول الجوار هو التدفق الكبير والمستمر للاجئين بعودتهم نحو النيجر و مالي بقدرات عسكرية، زد عن ذلك التدفق المستمر للأسلحة على كامل منطقة الصحراء الساحل، في ظل المشاكل الرئيسية لبلدان الأخيرة ما فاقم تعقيد الأزمة.

2.3النيجر بين هشاشة الدولة و التهديدات الإقليمية

يقع النيجر في قلب منطقة الساحل متأثرة باضطرابات شديدة من عنف سياسي وديني في شمال نيجيريا، الإستقلال الذاتي للطوارق و الحركات المسلحة في شمال مالي، العنف الطائفي و أزمة الدولة بجنوب ليبيا، لكن وعلى الرغم من حالة عدم الإستقرار التي تميز بيئتها الجيوسياسية، لم تعرف النيجر أعمال عنف فالخطابات الحالية التي تقدم حول منطقة الساحل كمنطقة مهددة تسلط الضوء على أهمية ديناميات انعدام الأمن عبر الإقليمي، حيث المهم أكثر الأبعاد الداخلية لمسار كل دولة في المنطقة بحثا عن التوازنات السياسية المحلية الداخلية، فالنيجر تواجه بشكل متزايد مشكل إدارة المساحة الهائلة المقدرة ب 1.267.000 كلم2 سادس أكبر بلد إفريقي والأول من حيث الحجم في غرب إفريقيا، دولة حبيسة غير ساحلية لديها ما يقرب 5700 كلم من الحدود البرية والكثير من المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة التي يصعب السيطرة عليها[17].

البيئة الإقليمية المهددة بالنسبة للنيجر

يمثل جيران النيجر مصدر متكرر للقلق من وضع أمني متدهور في شمال مالي، ليبيا، شمال نيجيريا، لتمثل عواقب على النيجر ليس فقط من أجل الإستقرار الداخلي بل و أكثر للموازين الإقتصادية والإجتماعية.

أ/ الجار الليبي، المخاوف القديمة و الجديدة

ليبيا هي الجار المحوري و المرهق الثقيل في نفس الوقت، فسياسة القذافي نحو منطقة الصحراء الساحل بشكل خاص متقلبة متغيرة، يدافع عن فكرة توحيد السكان البدو تحت راية الجماهيرية الليبية، كما يدعو إلى تشكيل الولايات المتحدة لمنطقة الساحل "Etats- Unies du Sahel" قبل تخليه عن الفكرة. في سنوات 1970 و 1980، رحب و استقبل بالشباب الطوارق النيجيري و المالي و تدريبهم عسكريا، ليشكل الإطار العسكري للجبهات العسكرية سنة 1990 بالنيجر ومالي. و على الرغم من الروابط بين النيجر و ليبيا فالقذافي دعم الإنفصاليين الطوارق في النيجر و عمل كوسيطبين الجماعات المسلحة و الحكومة المركزية، و هو الحال لا سيما عند التمرد في 2007- 2009 بالنيجر، حيث أن القذافي كان يستخدم ماله و نفوذه للتفاوض و إنهاء القتال و نزع السلاح بتمويل المتمردين.الحرب الأهلية الليبية عام 2011، كان لها آثار هامة على النيجر حيث اعتمد القذافي بوجه الخصوص على مقاتلي الطوارق ذو الأصول المالية و النيجيرية، و عند سقوط القذافي اعتمد الجيش النيجيري شن عملية "the malibero operation" لمراقبة تدفق الأسلحة و الأشخاص لمنع التهديد الإرهابي وردع استئناف التمرد المسلح في الشمال، لتصبح سيولة التنقل حقيقية فيما بين الحدود الليبية و النيجيرية وتوصف ليبيا على أنها سوق الأسلحة المكشوف.

إن الإضطرابات التي تعانيها ليبيا في الوقت الحالي لا تزال تؤثر على النيجر، فجنوب غرب ليبيا إلى حد كبير خارج عن سيطرة الدولة المركزية، ميليشيات مجتمعة تتنافس من أجل السيطرة على الأراضي و الإتجار بأنواعه، فعدم الإستقرار تجاوز الحدود خاصة ذات التماس المشترك مع نيجر منطقة و صفت بأنها: " ملجأ للجماعات الجهادية الفارة من مالي".

في ماي 2013، أعلنت نيامي أن التفجيرن بأرليت و أغاديز أعد من الجنوب الليبي، إثر هذا التصريح طرابلس احتجت ضد هذه الإتهامات و الإنتقادات، بلوم النيجر لإيواء أنصار الدكتاتور السابق لأحد أبنائه"Saadi Kadahafi"[18].

ب/ السياسة المتشددة بمالي على النقيض من الأزمة الليبية فالرئيس "Issoufou" توجه بسرعة نحو الخيار العسكري حيث قبل أيضا وجود القوات الفرنسية و الأمريكية على أراضيه بما في ذلك الطائرات بدون طيار و حشد العمليات العسكرية.

التدخل العسكري النيجيري بمالي مرتبط باعتقاد أن الخلفية لدى القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي تشكل لسنوات عديدة تهديد مباشر للبلد، تدخل يضع نيجر في وضع جيد للحصول على الأمن في منطقة الساحل، بالتالي تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مغلف كبير يزيد بشكل كبير في تأجيج الأزمة بالساحل الإفريقي.

من جهة أخرى الإلتزام النيجيري بمالي يقدم مخاطر و تكاليف أخرى، بالرغم من أنه يتلقى مساعدات خارجية فالنيجر يحمّل نفسه جزءا من النفقات المتعلقة بتدخله العسكري، و الحكومة تقوم بعمليات نقل النفقات من القطاع الإجتماعي نحو الأمن و الدفاع ما يؤثر على التوازن للبلد، ضف إلى الإشتراك العلني في مكافحة الإرهاب، كلها عمليات تجعل الحكومة النيجيرية تعرض نفسها لخطر النقد الداخلي. ففي الدوائر الحكومية بعضها تنتقد التدخل بمالي خشية من أن السكان يظهرون حساسية لخطاب الإسلاميين الراديكاليين الذين يرون في النزاع حربا دينية، و عليه يرى البعض أن النيجر ستكون هدفا رئيسيا للمجموعات الذين يريدون معاقبتها في رأيهم بتحالفهم مع الدول الغربية.

ج/ سياسة حكيمة وجها لوجه مع نيجيريا

مثل ليبيا، نيجيريا جارة مفيدة و مرهقة في نفس الوقت، الروابط التجارية قوية بين البلدين ومصالح السكان التجار بين الحدود، بينما سكان الريف في جنوب نيجر الأكثر فقرا بالعالم. العنف السياسي و الديني بشمال نيجيريا المتكرر يتجاوز الحدود ليلقي آثاره على النيجر، فمثلا بدايات 1980، أتباع "Maitatsine" بما في ذلك العديد من النيجيريين فروا نتيجة القمع العنيف للحركة من قبل الجيش النيجيري بعبورهم الحدود إلى مناطق "Maradi" و "Zinder"، كذلك سنوات التسعينات جاءت حركة "Izala" من شمال نيجيريا أين احتضنت العديد من الأتباع بجنوب النيجر، كان هدفهم مسار سنّة الإسلام.

وضع يصبح مقلقا لخطر انتشار عدوى الثورات الدينية على أراضي البلد، فالتطورات الأخيرة لحركة بوكو حرام شكلت مخاوف للنيجر التي طورت قواعد خلفية بالبلد بما في ذلك مناطق "Diffa" و"Zinder"، وجود يثير قلق و عصبية السلطات النيجيرية، ولحد الآن الأخيرة تشكل منطقة لجوء وليس مسرح لعمليات بوكو حرام لكن بعض العلامات تشير إلى إمكانية تغيير الإستراتيجية، ففي سنة 2012 عززت الحركة اتصالاتها مع المجموعات التي تحتل شمال مالي بذلك نيجيريا التي تشجع جارها نيجر أن تكون أكثر صرامة في المعركة ضد بوكو حرام، لتوقع الدولتان في أكتوبر 2012 اتفاقيات لتنظيم دوريات مشتركة لمراقبة الحدود حرصا في تجنب تأجيج الوضع، بالتالي نيجر تستجيب بحذر لمشكلة بوكو حرام وأكثر اهتماماته وقف انتشار العدوى من شمال نيجيريا بصفة سرية نحو نيجر.

في الأخير، عدم الإستقرار الذي يؤثر حاليا على الساحل الإفريقي يشكل تهديدا إضافيا للبلد الذي يواجه بالفعل العديد من التحديات، فالآن النيجر في مركز الرهانات الجيواستراتيجية التي تتجاوزه، بحيث أن الشركاء الغربيين عازمون على الدفاع عن مصالحهم واحتواء ما يعتبرونه الإسلام المتطرف الذي لم يسبق له مثيل، و بتأثير من حلفائه الرئيس "Issoufou" التزم بمقاربة أمنية بمحاربة ومكافحة أي خطر في الحدود مع الجار المالي[19].

3,3 تشاد لاعب ناشئ هش في منطقة الساحل الإفريقي

منذ أوت 1960، تاريخ استقلال تشاد قد تضاعفت الحروب الأهلية من عهدة الرئيس "Félix Mallourn" وصولا إلى "Idriss Deby"، السلطة كانت دوما تأخذ بالقوة و لم تكن أبدا عن طريق حكومة مدنية عقب انتخابات ديمقراطية مثلا، و كما هو الحال في جميع بلدان الساحل حدود تشاد وضعت خلال المؤتمر الشهير لبرلين سنة 1885، أين وزعت الدول الأوروبية الأراضي الإفريقية، وضعت ورسمت هذه الحدود على ورقة وفقا لمصالحها الإستعمارية أين منافذ البحر لبلدان خليج غينيا، والحصول على الثروات المعدنية و الغابية في ذلك الوقت. تشاد كان معروفا بالفعل كمكان للإنتجاع مكان للإجتماعات بين الصحراء و منطقة الساحل، كما ذكره المستكشفين الأوروبين في النصف الأول من القرن 19. كيان سياسي للعديد من المجموعات العرقية (بحوالي 140) التي يمكن

تصنيفها في 20 مجموعة عرقية كبرى و 12 مجموعة من اللغات الرئيسية، لهذا إعطاء أسباب الصراع في ذاته يشكل تحدي سواء تعلق الأمر بتشاد أو إفريقيا حيث العوامل متنوعة منها الإستعمار، غياب فكرة الدولة القومية فالأخيرة ليست كيانا شعبيا بل فضاء للإستفادة من المصالح الخاصة، ضف إلى عامل آخر وهو تأثير وضع البقاء على قيد الحياة في ظل مجتمعات متعددة، في الأخير ربما الوضع في تشاد يتميز بالعزلة وعدم التواصل بالعالم الخارجي وظهور الفجوة بين السياسيين و المجتمع التشادي[20].

البيئة الجيوبوليتيكية للتشاد

يكشف تاريخ تشاد عن حرب أهلية و تمرد قبائل "Toubou" ما بين 1965- 1990، فمعارضة الأخيرة كانت دوما موجودة في البلد، تقع في الشرق الوسط و بالخصوص في ""Manga، LeKawar"" و"Djado" بالحدود الليبية التشادية، بيئة وفضاء التبو و "Kanuris" المتواجدة في كل من تشاد و النيجر أقاليم موروثة عن الحقبة الإستعمارية، فتمرد "Toubou" مماثل لتمرد "الطوارق" يطالبون بالحكم الذاتي لهذه المنطقة وتحقيق فرص عمل للأفراد المحليين ذوي الأولوية على مواقع النفط. التمرد متكرر لحوالي 50 سنة تقريبا خاصة في "BET" شرق البلاد حيث كانت عامل تفاقم دورات متتالية للحرب الأهلية التي مست البلاد، فنظرا لعدم قابلية ومعارضة التبو ل "BET"، طالب الرئيس " Tombal baye" الدعم من القوات الفرنسية بهذه المنطقة التي لا تزال تحت نظام إداري منفصل منذ 1966. تبو كل من نيجر و تشاد هم رعاة رحل الذين يدعون ب "Tibesti"، تشاد بلد واسع ومجزأ يضم مجموعة مطالب و رغبات من شأنها تأجيج النزاع، يتميز بمسافات هائلة تعرف عزلة قوية في أجزاء معينة من الأراضي الوطنية مثل منطقة "BET" و "Tibesti" خاصة بتضاريس جبلية وعرة. جغرافية التجزئة هذه يمكنها أن تفسر و تشرح التوازنات القديمة و محاولات الإنفصال الإقليمية لا سيما في شرق و شمال البلاد، إضافة لذلك يقع تشاد عند تقاطع الطرق الساحلية التي تربط المغرب العربي والشرق لإفريقيا السوداء، بالتالي يشحذ مصالح الدول المجاورة له و كذلك مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا.

انقسامات عنيفة في شكل حركات تمرد و حرب أهلية، أعمال عنف وصلت ذروتها حيث خلف العنف عام 1972 حوالي 3000 حالة وفاة باشتباكات مسلحة، الجنوب كذلك على شفا حرب أهلية مع هيمنة "Sara" على الأقليات[21]. كما للقذافي دور في زعزعة الإستقرار في عام 1972، عند خلقه للفيلق الإسلامي، الذي يضم رعايا أوغندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، المتطوعين من بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، النيجر و السنغال، ما وراء حلمه في بناء جمهورية صحراوية لتمجيد الإسلام والدفاع عن قبائل الطوارق والتبو المهمشين، الفيلق سمح له بخلق ضغط بين الأنظمة التي ضد التوجه الإيديولوجي الذي يتعارض و رؤيته الإفريقية و لكن أيضا لتوسيع السيطرة السياسية و الإقليمية، هذا التدخل الليبي شكل عوامل مهمة في زعزعة الإستقرار و التمرد التشادي كما شارك بشكل غير مباشر في انفجار الخصومات العرقية بتشاد.

منذ استقلاله حتى نهاية عام 2000، شهد تشاد فترات طويلة من عدم الإستقرار و الصراع المستمر والآخذ في الإستمرار، خاصة من حيث تهديدات الجماعات المسلحة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ليحصل فيما بعد على دعم دولي و تحقيق طموحاته الجيوسياسية، الممول من عائدات النفط، المدعم من فرنسا، و عند أي تهديد داخلي حقيقي الرئيس يستخدم عاصمته السياسية لحل المشاكل الحدودية مع دول الجوار خاصة في شرق منطقة الساحل.

يرسل تشاد أيضا بشكل مستمر المزيد من القوات للعمليات العسكرية الفرنسية بمالي حوالي 2000 جندي في مطلع 2012، هذه العملية التي تعطي ل "Idriss Deby" فرصة لوضع بلاده كلاعب إقليمي لا مفر منه في غرب و وسط إفريقيا، و من بين الأسباب الرسمية لهذا الإلتزام هو من أجل التضامن الإقليمي كون تشاد و مالي أعضاء اللجنة الدائمة (Cen_Sad, Cilss).لكن تسعى تشاد لإستراتيجية خاصة بها بالنظر لمجموع الأزمات الداخلية و تبعات الأزمتين الليبية والمالية، الأمر الذي يزيد من عدم الإستقرار المحتمل بما في ذلك الجزء الشمالي الغربي من البلاد، حيث كان للهجرة المتواصلة للمجموعة العرقية الرئيسية التي تعيش بالمنطقة

والتحالفات بين تبو من تيبستي من النيجر وليبيا، و التأثيرات العربية المسلمة انتشار واسع في المنطقة الصحراوية الشاسعة، فمسألة التبو بتشاد والنيجر و ليبيا و مطامع الطوارق أعطت بعدا إقليميا للمشاكل السياسية المحلية بسبب التضامن الحدودي عبر الحدود.

أولا، شمال غرب تشاد يتقاسم مع المنطقة الصحراوية نشاطات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بمعنى شمال النيجر ومالي، بيئة صحراوية عدائية يقطنها سكان رحل بدو، نشاطهم الأساسي التجارة عبر الحدود. فمثلا شمال غرب تشاد مصدر الأسلحة للمتمردين طوارق النيجر، إضافة لذلك يستخدم الشمال الغربي من قبل المهربين بغية نقل المخدرات نحو المغرب، أوروبا و الشرق الأوسط.هذا التهديد الآتي من شمال غرب البلاد، تفاقم نتيجة الإشتباكات العنيفة على نحو متزايد بين التبو والميليشيات العربية في جنوب ليبيا بالإضافة إلى التوترات المستمرة في الشرق (من جنوب السودان) والجنوب (وسط إفريقيا)، إذن البيئة الإقليمية تعتبر مصدر قلق لتشاد، وضع يتطلب جهاز أمني متعدد الجبهات، ليبقى تشاد واحد من أفقر البلدان في العالم حيث انعدام الأمن الذي يهدد غالبية الإقليم والسكان[22].

تشاد و الجار نيجيريا: تشترك نيجيريا و تشاد في حدود مشتركة فالأخيرة تطمح إلى القيادة القارية بطبيعة الحال لا يمكنها أن تبقى بعيدة عن النزاعات التشادية لأنها تمثل فرص و تهديد خطر العدوى و زعزعة الإستقرار للأسباب التالية: الجوار الجغرافي، الروابط العرقية و التاريخية بين شمال نيجيريا "Bornons" و الجزء الغربي من تشاد "Kanen"[23].

اللاإستقرار في تشاد مركز جاذبية للخطر بالساحل ، نزاع بين العشائر، انقسام بين الشمال والجنوب، فوارق اقتصادية وسياسية، تدخل قوى خارجية، كلها بمثابة عوامل وراء صراع مزمن و انشقاقات مستعدة للإشتعال في أي وقت.

4,3 موريتانيا خيار يتوقف على إستراتيجية أمنية

تمثل موريتانيا صلة وصل بين إفريقيا السوداء و المغرب العربي، دولة إسلامية أين السكان يمارسون الإسلام السني المالكي على نطاق واسع، ظهر التطرف الديني الأول من الإحتجاجات العنيفة في منتصف التسعينيات و قمع **ولد الطايع** المعادي جدا لأطروحات الأصولية. رحبت موريتانيا منذ فترة طويلة باللاجئين الطوارق من شمال مالي حيث بلغوا 110.000 قبل بدء الصراع سنة 2012، وبعد معارضة التدخل الفرنسي فإن الحكومة الموريتانية و بعد ستة أشهر من عملية "serval" أعلنت مثل قادة منطقة الساحل إرسال قوات إلى مالي بحوالي 11.800 جندي بعد تردد مبدئي للرئيس **ولد عبد العزيز** خوفا من العواقب المحتملة لهجمات إرهابية، فإذا كان البلد هدفا لهجمات بين عامي(2007- 2011) فإن الوضع استقر بعد انهيار الجيش المالي في أوائل سنة 2012 حيث أن مقاتلي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجدوا صعوبة القتال على عدة جبهات، فالجيش الموريتاني شارك بين عامي (2009-2010) في حملات عسكرية ضد القاعدة خصوصا في خلال عملية احتجاز الرهائن لتليها حملة التطرف (2009-2011) الذي حاول إعادة تأهيل الشباب المتدخل.

منذ نهاية 2000، التزمت الحكومة بإستراتيجية وطنية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود و مكافحة الإرهاب التي تعين اعتمادها سنة 2012، إستراتيجية انتقدت بشدة من قبل بعض المعارضة التي رأت ضرورة وضع عقيدة جديدة تقوم أساسا على دبلوماسية نشطة و تواصل سياسي، فالعلاقات مع دول الجوار تلعب دورا محوريا في تنفيذ هذه الإستراتيجية بتعزيز العلاقات مع المغرب و العديد من اتفاقيات التعاون مع الجزائر، كما أكده البلدين من خلال استعدادهم لتنشيط التعاون الجمركي و مكافحة الجريمة المنظمة.أما عن التوترات مع مالي فانتهت من خلال عقد اتفاقيات تعاون في مجال الأمن بجانفي 2014 التي تجمع و تأخذ بعين الإعتبار مكافحة وسائل الإرهاب و نشر دوريات عسكرية مشتركة[24].

تعاني موريتانيا تحديات أمنية داخلية من هشاشة الدولة، عدم استقرار سياسي، الفقر و غياب الأمن عناصر تشكل في كلها مربع ضعف لا يمكن التغلب عليه و احتضانه بسهولة. بهذا، يبدو الساحل الإفريقي منطقة جد مقلقة كونها تعرف مجموعة مفاهيم من

دول هشة، منهارة، مفلسة، دول أصبحت في قلب التفكير للعديد من وكالات التنمية للدول المتقدمة والتي تربط بين الأمن و الإقتصاد أو الأمن والتنمية[25].

موريتانيا دولة هشة على نحو متزايد بارتفاع مستويات انعدام الأمن ما يؤدي ارتباطها بالتطرف العنيف و الإجرام عبر الحدود ونشاط الإرهاب بضغوطات داخلية تتحد مع عوامل خارجية، أمر يضعف قدرات الدولة الضعيفة للإستجابة لهذه المتغيرات. ليست الهشاشة مصدر قلق للمواطنين الموريتانيين فقط وأولئك الذين يسعون لتعزيز التنمية في البلاد، وتهديد أوسع لتحقيق الإستقرار في منطقة الساحل من حيث تغذية الصراعات، على وجه التحديد الهشاشة تقوض جهود مكافحة الإرهاب التي تعتبر الأولوية القصوى بالنسبة لدول المنطقة و الجهات الفاعلة و الحكومات الغربية.

موريتانيا ليست البلد الوحيد في الساحل الإفريقي للأسف الذي يعاني فوضى انعدام الأمن التي تهدد استقرارها من زيادة انتشار تأثير أنشطة الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية الأمر الذي يهدد المكاسب الديمقراطية الهشة، عوامل من شأنها أن تقوض التسلسلات الهرمية الإجتماعية ونسيج التماسك الإجتماعي، بضعف و فساد مؤسسات الدول، توترات سياسية واجتماعية متأصلة في الهياكل القبلية القديمة و الإنقسامات العرقية و العنصرية و تنامي التشدد وسط المجتمع الموريتاني، عوامل ثلاثة شكلت ضغوطات حرجة لتتداخل مع بعضها البعض ما يخلق حلقة مفرغة لابد من كسرها من أجل استعادة بعض الإستقرار[26]. التدفق الأخير للأسلحة من ليبيا نتيجة النزاع، مع استمرار تدفق اللاجئين أكثر من 31.000 حتى الآن ، من مالي هربا من الإشتباكات المسلحة بين المتمردين الطوارق والجيش ضف إلى المزيج من الأزمات من أزمة غذاء و إجرام عبر الحدود و دخول تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بتورطها في الصراعات التقليدية، حوّل منطقة الساحل بأكملها " من منطقة رمادية إلى برميل بارود على استعداد للذهاب بعيدا"[27].

5,3 تمرد الطوارق، النزاع الأكثر أقدمية ذو تأثير واسع و ممتد (نزاع هيكلي)

لعل أن أهم سبب لمشكلة الطوارق عند تناول نظرية الصراع الهيكلي، هو النزاع المتوقف عن الهياكل الإقتصادية و المؤسسات الإجتماعية، فالحجة الرئيسية لهذا النزاع تتعلق بمسألة تنظيم المجتمعات التي تبدو في مشاكل متنوعة من استبعاد سياسي و اقتصادي، ظلم، فقر و استغلال، فحسب أنصار النظرية أن النزاع يحدث بسبب الطبيعة الإستغلالية وغير العادلة بين المجموعات البشرية وهيمنة فئة على حساب أخرى وهو الحال لفئة الطوارق. وفقا للنظرية فإن النزاع يركز أساسا على المصالح المادية و منه النزاع من شأنه إطالة أمده لأن الحل في نظرهم يكون من خلال الثورة حيث سيتم الإطاحة بالطبقة المستغلة[28].تمرد الطوارق مشكل قديم ولد مع إعلان الإستقلال، طبقة مهمشة و مضطهدة، مجتمع الطوارق كان دائما على حافة المعارضة ضد الدولة، بالنسبة لهوية الطوارق و الدولة القومية الصحراء لم تكن أبدا حاجزا بين شمالو جنوب إفريقيا، حيث كانت دوما مسارا لمختلف القوافل و القبائل و العشائر، فمنذ 1960 مسألة الإنتماء الوطني أثرت على حياتهم بعد انتهاء الإستعمار.ولد العداء التاريخي بين السكان البدو و المستقرين ضف لمركزية الدولة وتهميشها حيث يعيشون بعيدا عن الأنشطة الإقتصادية و السياسية و فرص العمل، ينظر إليهم سلبا بحكم عدم إمكانية السيطرة عليهم، فالقرارات السياسية والإقتصادية تتخذ في الجنوب بعيدا عن مناطق الطوارق مما يساعد على استمرارية استبعادهم من حيث تقسيم الثروة والسلطة[29].مسألة الطوارق لها أكثر من 130 سنة، تترجم أولا مشكل فرنسي عرف الميلاد في مقاومة المقاتلين الطوارق، في نهاية القرن 19 و التغلغل الإستعماري إلى الصحراء كانت البداية مع المستكشفين الأوروبيين الذين صوروا المشهد وجمعوا المعلومات عن السكان وأحكامهم، حيث تركزت طموحات الأوروبيين حول التجارة عبر الصحراء في سياق المنافسة بين فرنسا و إنجلترا.فرنسا وعملها على تطوير مشروع السكك الحديدية الطموح من خلال الصحراء يهدف ربط المستعمرات الفرنسية من الجزائر و السودان و هنا اندرجت خطة الكولونيل " Paul Flatters" بإيجاده الطوارق في فبراير 1881 لتتبع الطرق، بدأ ينظر إليهم على أنهم يشكلون عائقا أمام

توسع التجارة الإستعمارية الفرنسية، فلقبوهم بالهمجيين، الفوضويين، مهجورين، إقطاعيين، متعصبين، ذوي مطامع...إلخ، بالتالي إطلاق جميع الصفات لإذلال مجموعة الطوارق لغرض تعبئة و إضفاء الشرعية على المشروع الإستعماري الفرنسي.

كاستنتاج لما حدث في تاريخ 11 جانفي 2013، عندما أرسلت الحكومة الفرنسية قواتها نحو مالي لتدمير المجموعات المسلحة المتقدمين نحو الجنوب و محاولة فرنسا استعادة الإندماج الإقليمي بمالي فإن كل المزاعم حول مسألة الطوارق هو محاولة لإعادة تنشيط الفكرة الكولونيالية السالفة و قمع ليس التمرد و إنما الطوارق في حد ذاتهم حيث لا وجود لأطراف نزاع أخرى و لا مطالب جديدة كما أن النزاع لا يشمل تعزيز هويات أخرى، بالمعنى الدقيق ينطوي على بعد الطوارق و هم شعب الجنوب بالجزائر، المربين بالنيجر " breeders" و "bouzou" الذي يعني العبيد في الهوسا والسنغاي بمالي والنيجر[30].

6,3 النزاع في شمال مالي

شمال مالي منطقة واسعة في قلب الساحل الإفريقي تمتد على مساحة 922.490 كلم2 من إجمالي 1.241.238 كلم2 لمساحة مالي أي بنسبة 74% ، تشارك مالي في أكثر من 5000 كلم مع الحدود الجزائرية، الموريتانية، النيجر وبوركينافاسو، لذلك فإن اتساع الفضاء و تماس الحدود جعل من المستحيل عمليا السيطرة على هذه المنطقة في شمال مالي مع بنى دولة ضعيفة إلى حد غير موجودة (الغياب الفعلي للإدارة في بعض المناطق)، عدم فعالية و كفاءة الأجهزة الأمنية...إلخ، فقر و انعدام الأمن و آفاق التنمية جنبا إلى جنب مع البيئة العدائية التي تضع الشعوب في وضع غير مستقر ومزمن، ما ينتج عنه آثار ضارة و غالبا ما تثير حركات تمرد مسلحة مصحوبة بأعمال عنف، الأمر الذي يقوض خطير القاعدة الإقتصادية و الإجتماعية في الشمال[31]، و بالفعل هذا ما حدث في مالي منذ التسعينات و لا يزال يتكرر مؤخرا و الإنقلاب سنة 2012، الأخير عكس ميزان القوى فلأول مرة الإختلال يستفيد منه الطوارق، عقب نهاية الحرب الليبية، المقاتلين الطوارق الذين تم تجنيدهم في جيش القذافي عادوا إلى البلاد بكميات أسلحة ذات جودة لينهار الجيش المالي بعد شهرين ما أدى لانقلاب في باماكو ضد الرئيس "Amani Toumani Touré"[32].

مالي و منذ بدايات استقلاله يعيش على إيقاع سلسلة من الإنقلابات و التمردات في شماله الذي يزعزع استقراره، في الواقع تشابك الأزمات التي تضرب مالي منذ 2012 خصوصا التمرد و الإنقلاب العسكري بالمقابل الصراع السياسي في العاصمة بالجنوب والتأثير المتزايد للمخاوف في مناطق الشمال من البلد، التي تتوافق لمحيط جغرافي مكون من ثلاث مناطق و هي: تمبكتو، غاو و كيدال بقرابة ثلثي الإقليم الوطني، بحوالي 10% من السكان، عبارة عن بدو الصحراء (Arabes, Maures, Touareg) المتعايشين مع السكان المزارعين المستقرين (Songhais, Peulhs, Soninké, Bambara). لكن منذ سنة 1990، الحروب اشتعلت من حركات تمرد الطوارق أين الهدف هو الهيمنة على المناطق التي أخذت بعدا إقليميا[33]، و اليوم من الواضح أن هذه التمردات المسؤولة عن الإستقرار بالمنطقة لكن السبب هو الحرمان والتهميش، عاملان ليسا الوحيدين فبالإضافة إلى ذلك يوجد غياب التطور التنموي والبنى التحتية، دون تجاهل الرؤية التمييزية لسكان المنطقة التي تعتبر من بين المقاييس لحقيقة أسباب لااستقرار المنطقة. إذن رجوعا إلى تمرد الطوارق هي سلسلة الإنتفاضات المتكررة التي تهز الرؤساء الماليين من "Modibo Keita" وصولا إلى " Amadou Toumani Touré"، في سنة 2011 مجموعة صغيرة من الطوارق ذو حساسية من المجتمع المالي، بالرجوع إلى تاريخهم و قيمهم الثقافية تجمعوا ضمن منظمة سياسية- عسكرية تحت إسم " the national liberation movement of the azawad (MNLA)" التي تحاول تقسيم مالي بالأسلحة.

في ديسمبر 2011، MNLA تعززت ببعض العسكريين الماليين ذو أصل طوارق و اندمجاهم للإلتحاق قبل هجوم جانفي 2011، أيضا حركة طوارق تحالفت مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، أنصار الدين MUJAO*.

MNLA ظهرت مثل هيكل مؤسسي للديمقراطية التي تحارب التهميش و الإضطهاد للطوارق الماليين.

MNLA , *AQMI, Ançardine* حرب بمالي تدور إلى يومنا هذا، تجمع سياسي- عسكري من الطوارق يشمل كل أساليب القوة، ما زعزع استقرار مالي و أدى لانتقالات جديدة من حيث أمن الأخيرة، عنف حاد و هدر لحقوق السكان ما فاقم الأوضاع الأمنية[34].منذ 2007، منطقة الطوارق أصبحت مساحة لتزايد انعدام الأمن و الإنتفاضة الأخيرة للطوارق في جانفي 2012، تختلف عن سابقتها التي شنتها حيث كان نفوذها إقليمي بتركيبة بشرية و أسلحة ليبية ملفتة النظر باعتبارها تحدي و ليست تعبيرا عن محاولة تحقيق تنمية اقتصادية بل حق في تقرير المصير مندمجة في عدة فصائل كما سبق الذكر، جماعات تهدد استقرار مالي وسلامة أراضيها.[35]

4. خاتمة:

نستنتج مما سبق، أن نزاعات الساحل الأفريقي مزيج من عوامل جغرافية و بشرية، اقتصادية وسياسية، ما يستدعي مناقشة مسألة الأمن من جانب عام، أي ربطه بالقيمة الجيوسياسية للصحراء من جانبها الإقليمي وبالإضطرابات السياسية الناتجة عن النزاع السلطوي وفشل الدول في السيطرة على أراضيها، ما أنتج مشكلات أمنية متعددة. ضف إلى هذا التوصيف الأمني للمنطقة جعل الأخيرة لا تخلو من مشكل النزاعات كخاصية تتميز بها إفريقيا عامة و عنصر أساس في تحليل الأمن الإفريقي بما يتضمنه من أمن منطقة الساحل الإفريقي.

فما تتسم به الوضعية الأمنية في الساحل هو بناؤها الجغرافي الذاتي من جهة و الحركي من جهة أخرى، خصائص جغرافية مناخية تجعلها في قلب تفسير المعضلات الأمنية المنتجة للنشاطات الجهادية، دون تجاهل الأبعاد الإنسانية لهذه السمات الأمنية فصفة البدو و الترحال نمط عيش يؤثر كثيرا على تكوين الحياة الحضارية، ضف لعوامل التصحر والجفاف كأهم دافع وراء صراع و تنافس السكان على المجالات الحيوية. بهذا نستنتج غياب الرقابة و السلطة في المناطق الصحراوية البعيدة، ما صعب المهمة أمام السلطات المركزية لدول الساحل في فرض السيطرة لعدم امتلاكها من القدرات ما يمكنها للعب دور بسط الإدارة الأمنية، الإجتماعية، السياسية والإقتصادية[36]، و هنا يندرج الحديث عن ضرورة التركيز على برنامج إصلاح قطاع الأمن في معظم البلدان الإفريقية الذي يعتبر غائبا بسبب غياب ثقافة الحكم الراشد والجيد.

بعد تحديد أهم أبعاد المشكلة الأمنية في المنطقة و الفصل بين المشكلات ذات البعد المحلي الناتجة عن عوامل داخلية وامتداداتها الإقليمية، نستنتج أن المنطقة لا تعرف هدوءا و حتى بصفة نسبية، منطقة بنزاعات متنوعة بين الدول سواء حول مسألة الحدود أو مسائل داخلية لتشكل قضية النزاعات خريطة لااستقرار، ونستطيع تصنيفها إلى نزاعات محلية مرتبطة بالحدود "تتميز بأبعادها التاريخية و الإستعمارية. و في منطقة الساحل الإفريقي يمكن ذكر ثلاث أنواع من هذا النوع من النزاعات، نزاعات حول المجال السياسي، تتميز كونها ذات طابع تاريخي تتميز بأمدها الطويل تنتسب حول إما المجال الجغرافي و المطالبة بإعادة تحديد الخارطة الإقليمية أو تغيير سياسة إقليمية داخل الدولة، نزاعات تعبر عن انتماءات اجتماعية منها حروب الطوارق المتكررة شمال مالي والنيجر نتيجة مطالبهم التي إن لم تنادي بالإستقلال تنادي بالتنمية أو المشاركة في الحياة السياسية، لتضع دول المنطقة في تمزق إثني[37].

بالتالي ما يميز الواقع المكاني للساحل الإفريقي هو الفكرة المرتبطة بالشعوب الأصلية، شعوب بعدما كانت في موقف مواجهة للإستعمار تنتقل إلى وضعية تشابك مع الدولة بعد الإستقلال التي أنقصت من حقوقهم (حالة الطوارق و ظروف التهميش والحرمان بالشمال المالي) ، ونزاعات مسلحة إيديولوجية التي تتخذ طابعا مسلحا بقيادة جماعات مسلحة ذات مرجعية دينية و فكرية مضادة للحكومة المركزية أو للتواجد الغربي، و هي السمة لبعض الحركات المتواجدة كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و بوكوحرام، ونزاعات أهلية متداخلة ذات طابع داخلي تنشب نتيجة أسباب اقتصادية، سياسية أو اجتماعية ذات علاقة بانعدام الإستقرار الداخلي، لتتجه نحو الإنقسام الداخلي و تتعقد البيئة الأمنية بانتشار السلاح وتدخل دول الجوار في دعم إحدى الجماعات ما يفاقم شدة النزاع كما

يمكن التمييز بين نوع آخر من النزاعات ذات التقاطع الإقليمي في الساحل و هو النوع الذي يتعلق بالتنسيق بين الشبكات الإرهابية عبر الحدود، الذي أعيد بموجبها صياغة تقويم جديد لمنطقة الساحل التي وجدت الصحراء ملجآ أمنا و تربة خصبة لأنشطتها.

5. قائمة المراجع:

[1] Sécurité et développement au Sahel-Sahara, Séminaire international inaugurée par M. RAFINI, Brigi, Synthèse de réunion, International peace institute (IPI),leSecrétariat exécutif de la Stratégiede développement et de sécuritédans les zones sahélo sahariennesdu Niger (SDS Sahel Niger) et leCentre des stratégies pour lasécurité du Sahel Sahara (Centre4S), Niger: Niamey, 15-16 février 2013, P 2.

[2] PELLERIN, Mathieu et TROTIGNON, Yves, "Les enjeux sécuritaires des rivages Sahéliens", Sécurité et stratégie, N° 4, 2/2012, PP 43-44.

[3]CARBONARI, Andrea, "Sahel : La bande de l'instabilité", Dossier 3, April 2012, PP 1-3, Sur le site www.misna.org

[4] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، ط1 (الإمارات: أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص ص 43- 49.

5 DUMONT, Gérard-Françoit, La géopolitique des populations du Sahel, le Cahier du CEREM (Centre d'études et de recherche de l'École militaire), n° 13, décembre 2009, P 5-8.

6 DUMONT, Gérard-Françoit, Op.cit, P9.

7 DUMONT, Gérard-Françoit, Op.cit, PP 12- 14.

[8] عشور قشي، "التنافس الفرنسي- الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الإهتمام و آليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 45-46، 2015، ص 74.

[9] شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب و الإنعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، 2014، ص 95.

10 DUMONT, Gérard-François et ANTIL, Alain," Le Sahel sur la carte du monde", Date de consultation : 25-10-2015, Mise à jour : 07/05/12013, Sur le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000540-le-sahel-un-enjeu-international/le-sahel-sur-la-carte-du-monde

11 HEINRIGS, Philippe, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel :Prespectives politique, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, CSAO/OCDE, 2010, P 19.

12 CARBONARI, Andrea, "Sahel : La bande de l'instabilité", Dossier 3, April 2012, PP 1-3, Sur le site www.misna.org

13 GALLET, Archibald, "Les enjeux du chaos Libye", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 2/2015, PP 99-101.

14 CARBONARI, Andrea, Op.cit, PP 2-5.

15 LACOSTE, Yves, "Sahara perspectives et illusions géopolitiques", Hérodote, N° 142, 3/2011, P 12.

[16] محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، ط1 (الأردن: عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2015)، ص ص 201- 203.

17 Niger : Un maillon faible dans le Sahel ?, Rapport Africain, International crises group, Belgium : Brussels, N° 208, 19 septembre 2013, , PP 3-5.

18 Ibid, PP 37-39.

19 Niger : Un maillon faible dans le Sahel ?, Op.cit, PP 41-46.

20 MALADOSSE, Antoine, "Tchad :une continuité de conflits", Revue étude, Tom 409, 7/2008, , PP 20-22.

21 SALLIOT, Emmanuel, Revue des évènements sécuritaires au Sahel (1967-2007), OCDE, Secrétariat du club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2010, P 12.

22 BOSSARD, Laurent, Un atlas du Sahara- Sahel : Géographie-économie et insécurité, Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, OCDE, 2014, PP 203-204.

23 ANTIL, Alain et TOUATI, Sylvain, "Mali et Mauritanie : Pays Sahéliens fragiles et états résilients", Politique étrangère, Institute Française des relations internationales (IFRI), 1/2011, P 52.
24 BOSSARD, Laurent, Op.cit, PP 204-205.
25 ANTIL, Alain et TOUATI, Sylvain, Op.cit, P 59.
26 BOIKHARS, Anouar, "The drivers of insecurity in Mauritania", Middle East, Carnegie endowment for international peace, April 2012, PP 3-4.
27 BOIKHARS, Anouar,Op.cit,P 15.
28 R, Yarger, HARRY, Strategic theory for the 21st century: the little book on big strategy, Strategic studies institute, February 2006, P 56.
29 SALLIOT, Emmanuel, Op.cit, PP 33-37.
30 CAUDOT, Hawad- Héllène," La question touareg : quels enjeux ?", La découverte, Paris, Juin 2013, PP 1-3.
31 SIDIBE, Kalilou, Security management in Northern Mali : Criminal networks and conflict resolution mechanisms, Research report , Institute of development studies (IDS), Vol 2012, N° 77, UK, August 2012, P12.
32 TAJE, Mehdi, Les géopolitiques de la guerre au Mali, Séminaire International sur la sécurité et le développement au Sahel et au Sahara, Niger : Au palais Niamey, 15-16 février 2013, P 3.
33 LAKURAYA, Afriki, Analyse et réflexion sur la crise au Mali, Convergence Africaine pour le renouveau (CARE), Centre d'études politiques, 2012, PP 6-7.

*MUJAO الحركة من أجل الجهاد و الوحدة في غرب إفريقيا، نمت في الصراع سنة 90، و ظهرت في 2011 كفرع منشق عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و نشرت أول بيان عسكري لها في أكتوبر 2011، معلنة للجهاد في جزء كبير من غرب إفريقيا.

* أنصار الدين حركة جهادية سلفية من طوارق هدفها إقامة الشريعة في كامل الأراضي المالية، تتميز بقومية الطوارق ومختلفة عن MNLA، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، أنشأت في 15 أكتوبر 2011 هدفها جعل شمال مالي دولة مستقلة تسمى "azawad" ترتبط هذه الحركة مع مختلف الجماعات المتطرفة في شمال مالي بما في ذلك تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وMUJAO.

* AQMI منظمة سلفية جهادية متشددة وريثة الجماعة السلفية للدعوة و القتال من أصل جزائري و هي فرع من الجماعة الإسلامية المسلحة "GIA".

*MNLA تاريخ تأسيسها كان في 2010/01/01، تشكيلها يعود إلى "توماستين" نسبة إلى كلمة توماست التي مفادها القومية باللغة الطوارقية، بالرغم من محاولة إقناع تمثيلها كل سكان إقليم أزواد من العرب، السونغاي و الفولان، لكن الواقع يعكس البعد القومي القبلي للحركة التي انظموا في صفوفها الطوارق المتمردون الذين حاربوا إلى جانب القذافي، و يعتبر محمد أغ ناجي من أبرز قادتها (قيادي شاب العائد من ليبيا).

34 LAKURAYA, Afriki,Op.cit, PP 8-10.
35 AMMOUR, Laurence Aida, Les enjeux de sécurité émergents en Maghreb et au Sahel depuis le « printemps arabe », Annuaire IEmed de la méditerranée, 2012, PP 142.

[36] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 54- 55.

[37] كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 60- 61.